

## معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري اعتمادًا على السياسة النقدية

الدكتورة: فريجة ليندة

youda36@yahoo.fr

الدكتور: خروف منير

رئيس قسم العلوم التجارية

somam23@yahoo.fr

### الملخص:

يرجع ظهور ضغوطات تضخمية في الجزائر إلى وجود خلل هيكلي للاقتصاد، إذ إن نسبة معتبرة من التضخم الحالي ناتجة من تضخم فاتورة المواد الغذائية المستوردة، وهو ما يحث على السعي لوضع سياسة نقدية ملائمة، يكون القصد منها تصحيح هيكل الاقتصاد بالبدء بوضع آليات مناسبة لتنويع الاقتصاد وتحسين الإنتاج كما ونوعا، فضلا عن زيادة تنافسية الاقتصاد واستغلال أحسن للموارد النقدية المتاحة.

### الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، الاقتصاد الجزائري، معدل التضخم، الكتلة النقدية، الضغوط التضخمية.

### Abstract:

Inflationary pressures appearance in Algeria due to the existence of a structural defect of the economy, as the proportion considering the current inflation resulting from the inflated bill of imported food, which urges on a quest to develop an appropriate monetary policy, is intended to correct structure of the economy to begin establish appropriate to diversify the economy and improve the mechanisms production quality and quantity, as well as increased competitive economy and better exploitation of the resources available cash.

### key words:

Monetary policy, the Algerian economy, the rate of inflation, money supply, inflationary pressures.

## مقدمة

تطرح في الجزائر إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية، والتي تظل معطلة، خصوصا في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية. فممنذ عام 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على حدوث تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر، ولأنها من أهم مقابلات الكتلة النقدية، فقد أثرت تأثيرا بالغا في الوضع النقدي، وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي. إذا هناك فائض نقدي غير مستغل ناتج أساسا من اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، ما يسبب حصول تبعية مفرطة للخارج، بخاصة في مجال التصدير، إضافة إلى ذلك فهناك ضغوط تضخمية بدأت في الظهور، ترجع إلى وجود خلل هيكلي للاقتصاد، إذ إن نسبة معتبرة من التضخم الحالي ناتجة من تضخم فاتورة المواد الغذائية المستوردة، وهو ما يحث على السعي لوضع سياسة نقدية ملائمة، يكون القصد منها تصحيح هيكل الاقتصاد بالبدء بوضع آليات مناسبة لتنويع الاقتصاد وتحسين الإنتاج كما ونوعا، فضلا عن زيادة تنافسية الاقتصاد واستغلال أحسن للموارد النقدية المتاحة.

بناء على ما تقدم، تتجسد إشكالية البحث في التساؤل الآتي: كيف يمكن للسياسة النقدية في الجزائر ان تعالج مشكلة التضخم المزمن؟

### أهمية البحث

والحال هذا، تلفت طبيعة الموضوع إلى أهمية معرفة مصادر الفائض النقدي الحالي والوقوف عند أهم مكوناته وتحديد أهم المؤشرات الدالة على تراكم السيولة النقدية في الاقتصاد، وتحديد أهم التحديات أمام السياسة النقدية، وذلك من أجل صياغة سياسة نقدية تعمل على تسيير السيولة واستغلالها في آن، وتوفير أحسن الظروف لاستقرار الاقتصاد الوطني، وأهمها استقرار الأسعار.

### أهداف البحث

- تسعى هذه الدراسة لإيجاد حلول لمشاكل السياسة النقدية ، والمتمثلة أساسا في الفائض النقدي الذي يعرفه الاقتصاد الوطني.

- كما تسعى لفهم الساسة النقدية الجزائرية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض.

- أسباب التضخم الحالي والدور المستقبلي للسياسة النقدية.

### منهج البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للمناقشة. كما اعتمدنا على مداخلات وتقارير خاصة ببنك الجزائر، من أجل الحصول على إحصائيات ذات صلة بالموضوع، فضلا عن مجموعة من الكتب والمقالات والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بالموضوع.

## المحور الأول: أهداف وأدوات السياسة النقدية

يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بالأساس، - وإن تعددت أسبابه - لذلك ركزت معظم النظريات والدارسات على الأساليب النقدية لمعالجة هذه الظاهرة، وقد خصص هذا المطلب لاستعراض إحدى أهم السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم وأكثرها نجاعة وهي السياسة النقدية.

### 1-تعريف السياسة النقدية

هي السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تتحكم في الكمية النقدية اعتمادا على جملة من القرارات والإجراءات النقدية من أجل التأثير في النظام النقدي، أما دورها فهو إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود فهي إذن عبارة عن تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف متمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحفاظ على المستوى العام للأسعار، كما أن بعض الاقتصاديين ينظرون إلى السياسة النقدية بأنها عبارة عن سياسة الحكومة والبنك المركزي تجاه خلق النقود، ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين للسياسة النقدية أحدهما توسعي والآخر تقييدي<sup>1</sup>.

**-الاتجاه التوسعي:** وهذا يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي حتى لو نتج عن ذلك ارتفاع بسيط في معدل التضخم، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن الزيادة في القوة الشرائية، و هذا المناخ يشجع المنتجين على زيادة الطاقة الإنتاجية فيزيد الطلب على السلع الاستثمارية و في النهاية يتحقق مستوى أعلى للتشغيل، وهذا ليس ممكن إلا عندما يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع و خفض سعر الفائدة والتشجيع على منح الائتمان إضافة إلى وجود طاقات عاطلة داخل الاقتصاد.

**-الاتجاه التقييدي:** إذا ما رأت السلطة النقدية وجود ارتفاع في معدل التضخم و زيادة في مستوى الأسعار فإنها تعتمد إلى تقييد الإنفاق الائتماني، و يقوم البنك المركزي بتخفيض حجم وسائل الدفع، و رفع أسعار الفائدة بهدف تثبيت الأسعار والأجور والتحكم في الطلب الاستهلاكي

### 2-أهداف السياسة النقدية:

من خلال اتجاهيها الانكماش والتوسعي تهدف السياسة النقدية للتأثير في كمية النقود و تحقيق الأهداف التالية:

-تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛

-المحافظة على القوة الشرائية للنقود واستقرار قيمة النقد؛

-تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و تخفيض البطالة؛

-استقرار الأسعار؛

-المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات الخارجية؛

- العمل على توفير المتطلبات النقدية للنمو الاقتصادي؛

- الاستقرار في أسواق الصرف؛

- الرقابة على عرض النقود والطلب عليها؛

- المساعدة في تحقيق أفضل توظيف ممكن؛

- تجنب مساوئ التضخم والانكماش<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الأهداف تكون متعارضة مع بعضها البعض فمثلاً رفع مستوى العمالة يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار وهكذا، كما أن فعالية السياسة النقدية تزيد في حالات التضخم و تكاد تكون فعاليتها محدودة في فترات الكساد.

### 3- أدوات الرقابة على الائتمان:

تعتبر الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على الائتمان الممنوح من طرف البنوك الناشطة داخل الاقتصاد أهم الوسائل لمكافحة التضخم، فالإجراءات والسياسات التي يتخذها البنك المركزي في إطار السياسة النقدية تخفض المعروض من النقود من خلال تخفيض كمية النقود الكتابية أو الائتمانية التي تخرج من البنوك في شكل قروض، و تأخذ الوسائل التي يستعملها البنك المركزي في الرقابة على الائتمان الأشكال التالية:<sup>3</sup>

- التأثير على سعر الخصم (سعر البنك) من أجل تقليص أو توسيع حجم الائتمان؛

- توجيه الائتمان، بمعنى تحديد حجم الائتمان الموجه لقطاع معين، و يتخذ هذا الإجراء غالباً للحد من الائتمان الموجه للاستهلاك ؛

- التأثير على الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من أجل تقليص أو توسيع قدرتها على الإقراض؛

- تغيير هامش الضمان المطلوب لشراء الأوراق المالية وذلك عند الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل عمليات الشراء؛

- إصدار تعليمات للبنوك لتقييد العمليات الاقراضية.

و تعتبر هذه الأساليب أهم الطرق المستخدمة لمراقبة الائتمان، و تختلف السياسة المختارة من وضع اقتصادي إلى آخر و من وقت لآخر اعتماداً على الظروف والأوضاع السائدة والأهداف المنتظرة.

### 3-1- أدوات الرقابة الكمية: تتدخل تحت هذا العنوان كل السياسات المستعملة من طرف البنك

المركزي بغرض التأثير على الحجم الكلي للائتمان بغض النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد تخصيصها له وأهم هذه السياسات ما يلي:

#### 3-1-1- سياسة سعر إعادة الخصم : يعرف سعر إعادة الخصم على أنه سعر الفائدة الذي

يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية

واذونات خزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق فهو إذا الثمن الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل تقديم قروض أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي تعد من المصادر الخارجية المهمة لأموال البنوك التجارية، كما أنها تكلفه الحصول على الأموال من البنك المركزي. لذلك فإن رفع سعر إعادة الخصم يقلص من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان والعكس في حالة الانكماش، لا يتحدد سعر الخصم تبعاً لتغير حالة طلب البنوك التجارية على الائتمان أو حالة عرضه من طرف البنك المركزي، بل يتحدد بإدارة البنك المركزي المنفردة مراعيًا في ذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ويمكن تحديد طريقة تأثير سعر إعادة الخصم على أنشطة البنوك التجارية وعلى حجم الائتمان خاصة في النقاط التالية<sup>4</sup>:

- يؤثر سعر الخصم على رغبة الأفراد في الحصول على قروض مقابل الأوراق التجارية، و يتحدد سعر الخصم على أساس سعر إعادة الخصم الذي يطلبه البنك المركزي من أجل إعادة خصم الأوراق التجارية لصالح البنوك، وعليه فإن رفع سعر إعادة الخصم مثلاً يقلل من إقبال البنوك على طلب القروض من البنك المركزي، و بالتالي ينخفض أحد مصادر أموال البنوك التجارية هذا من جهة، و من جهة أخرى تضطر البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة و سعر الخصم المطلوب في عمليات إقراض المتعاملين وهذا بدوره يقلل من الإقبال على الاقتراض و خصم الأوراق التجارية والنتيجة النهائية هي خفض حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك؛

- يعتبر سعر الخصم انعكاساً لوجهة نظر البنك المركزي للوضع النقدي والائتماني في البلد و قد يعبر أحياناً عن الوضع الاقتصادي بشكل عام، حيث أن رفع سعر الخصم يعتبر بمثابة دق ناقوس الخطر لأصحاب الأعمال في حين يشير انخفاض سعر الخصم إلى أن الطريق مفتوح أمامهم وأن حركة التجارة والأعمال تسير على ما يرام .

#### **محدودية سياسة سعر إعادة الخصم:**

- تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى مرونة الطلب على القروض تجاه تغيرات سعر الفائدة، ففي حالة التضخم مثلاً يصبح الطلب على القروض من طرف المستثمرين أقل مرونة اتجاه سعر الفائدة لأنهم يرون في ارتفاع الأسعار فرصة لتحقيق مزيد من الأرباح. كما يمكن أن تتعدم مرونة الطلب على القروض تجاه أسعار الفائدة إذا ما كان هذا الأخير يمثل جزءاً ضئيلاً من مجموع التكاليف<sup>5</sup>؛

- تقل فعالية هذه السياسة في حالة الكساد حيث يؤدي الكساد إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال في الوضع الاقتصادي العام وهذا ما يدفع بهم إلى الأحجام عن الاستثمار وإن قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الفائدة؛

-تتطلب فعالية سياسة سعر إعادة الخصم عدم وجود مصادر أخرى للسيولة لدى البنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية مثل الاحتياطات النقدية أو رؤوس الأموال الأجنبية... إلخ؛  
-ارتفاع معدل العائد على الاستثمار يجعل من ارتفاع تكلفة الاقتراض ض دون تأثير على حجم الطلب على القروض.<sup>6</sup>

**سياسة السوق المفتوحة** تتمثل سياسة السوق المفتوحة في دخول البنك المركزي إلى أسواق رأس المال مشتريا أو بائعا للسندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية، فإذا ما أراد أن يحقق انكماشاً في كمية النقود القانونية (السيولة) يبيع الأصول الرأسمالية فيمتص السيولة و ينخفض حجم الائتمان و يرجع ذلك إلى أن أثمان هذه الأصول يحصل عليها البنك المركزي من المشتريين في شكل نقود ورقية، و يحصل العكس إذا دخل البنك المركزي مشترياً لهذه الأصول .  
**محدودية سياسة السوق المفتوحة :** من المفروض أن تقوم البنوك التجارية بتوسيع حجم القروض الممنوحة عندما تحصل على سيولة إضافية، وأن تقلص حجم القروض الممنوحة في الحالة المعاكسة. غير أن هذا الأمر لا يحصل بهذه التلقائية لأن حجم الائتمان الممنوح يحكمه حجم الطلب على القروض الواردة إلى البنوك، وهذا المتغير مرتبط بالحالة النفسية للمستثمرين، حيث أن فترات ارتفاع الأسعار هي الفترات التي يزيد فيها الإقبال على الاقتراض والاستثمار و حتى وان تمكن البنك المركزي من تخفيض حجم الاحتياطات لدى البنوك التجارية عن طريق عمليات السوق المفتوحة فإنها تلجأ لمصادر أخرى لتمويل عمليات الإقراض التي تقوم بها استجابة للطلب المتزايد على القروض .<sup>7</sup>

**سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني :** يقصد بالاحتياطي القانوني النسب التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها من أصولها السائلة لدى البنك المركزي .و كان الهدف منها حماية المودعين من خطر عدم توفر السيولة الكافية لدى البنوك التجارية، وأصبحت الآن من أهم الوسائل غير المباشرة للتأثير على قدرة البنوك في خلق الائتمان و تعتبر سياسة تعديل الاحتياطي النقدي القانوني من أهم السياسات المستعملة للتأثير في حجم الائتمان، أما آلية عمل هذه السياسة فهي كالتالي :إذا كان الهدف هو الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان فإن البنك المركزي يرفع من نسبة الاحتياطي النقدي وهو الإجراء المطبق في حالة التضخم، أما في حالة الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض النسبة ليتمكن البنوك من التوسع في حجم الائتمان المقدم، و تعتبر هذه السياسة من أهم السياسات المستعملة للتحكم في معدلات التضخم، و ذلك بسبب تأثيرها المباشر والقوي على حجم السيولة لدى البنوك، وبالتالي إذا زادت نسبة الاحتياطي الإجباري فإن نسبة النقود المتاحة للإقراض تنخفض والعكس صحيح .<sup>8</sup>

وهذا يظهر العلاقة العكسية بين نسبة الاحتياطي الإجباري وقدرة البنوك التجارية على خلق نقود  
الودائع

**3-2-أدوات الرقابة الكيفية:** تؤثر هذه الوسائل على كيفية توزيع القروض بين مختلف القطاعات الاقتصادية و من أهمها:

**3-2-1-الإقناع الأدبي:** يعتبر البنك المركزي أعلى سلطة في النظام المصرفي داخل الدولة فهو المسئول والمسير للسياسة النقدية وهو المشرف على نشاط البنوك التجارية، وهذا الموقع يمكنه من إقناع البنوك التجارية باتباع السياسة النقدية التي تناسب الأوضاع الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف محددة.

**3-2-2-هامش الضمان:** وهو نسبة المساهمة الشخصية من الأموال الخاصة التي يطلبها البنك التجاري من العميل الذي يرغب في الاقتراض لشراء أوراق مالية، فرفع هذه النسبة يقلل من رغبة الأفراد في الاقتراض لشراء الأوراق المالية والعكس .

**3-2-3-الحد الأقصى لسعر الفائدة:** يتدخل البنك المركزي في حجم الائتمان عن طريق تحديد أسعار، الفائدة لدى البنوك على أساس نوع القرض، و تحديد حصص كل نوع وأجال الاستحقاق .

**3-2-4-الرقابة على شروط البيع:** من المعروف أن نظام البيع بالتقسيط للسلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وقد يقوم البنك المركزي بـ مراقبة الائتمان الاستهلاكي عن طريق التحكم في أسعار الفائدة الممنوحة لتمويل القروض الاستهلاكية .

**3-2-5-الرقابة على شروط الرهن العقاري:** و يقصد به التأثير على حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري كإقامة المباني والمنشآت، و يعتبر هذا الإجراء أساسى في تحديد حجم القروض على أساس العقارات المقدمة في شكل رهن للحصول عليها .

**3-3-الأدوات الحديثة للسياسة النقدية:** ظهرت مؤخرا مجموعة من الإجراءات تدخل ضمن الإطار العام للسياسة النقدية وتهدف إلى ضمان الاستقرار النقدي من بينها:

**3-3-1-سياسة استهداف التضخم:** يعتبر استهداف التضخم أحد إجراءات السياسة النقدية، حيث يكون الهدف الرسمي للبنك المركزي هو التأثير على معدل التضخم ليصل إلى مستوى معين خلال فترة زمنية معينة، ويتم ذلك من خلال<sup>9</sup>:

-وضع هدف واحد وإجراءات فعلية لسياسة الاستهداف؛

- اعتماد هذه الإجراءات لإدارة السياسة النقدية و بذلك فهذه السياسة تعتبر حديثة نسبيا في إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية، فيتم بموجبها وضع تقديرات لمعدلات التضخم على المدى القصير و العمل على ضمان استقرار التضخم على المدى الطويل مع ضمان كل السياسات والإجراءات الكفيلة بذلك.<sup>10</sup>

-قيام البنك المركزي ببعض عمليات البنوك التجارية:

ظهرت فكرة قيام البنك المركزي بجزء من أعمال البنوك التجارية في بعض الدول أين لم تتمكن الإجراءات التقليدية للسياسة النقدية من تحقيق الاستقرار النقدي، عندها يقوم البنك المركزي ببعض وظائف البنوك التجارية كأن ينوب عنها في تقديم قروض لبعض القطاعات الأساسية كانت البنوك التجارية قد امتنعت أو عجزت عن تمويلها .

### المحور الثاني: التضخم وتوجهات السياسة النقدية منذ عام 2001

فوض القانون 90 - 10 ومن بعده الأمر 11-03 المتعلقان بالنقد والقرض بنك الجزائر الإشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، ومنحا السلطة الكاملة لمجلس النقد والقرض لاتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية الكفيلة بالتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في السيطرة والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو السريع للاقتصاد الوطني .فمنذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، وفائض مهم في ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب التجاري، نسبة إيجابية وتدرجية للنمو الاقتصادي ونسبة عالية للبطالة .كما أن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح<sup>11</sup>.

لقد سطر كل من قانوني 10-90 و 11-03 الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فضلا عن تحديد مهام البنك المركزي .ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي:

- استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد، كما ينص عليه قانون 10-90 .

- استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد .  
وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 200 و 2001، يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار .إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يأتي « :إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدرجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك » .  
وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر، هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، حيث تم استهداف معدل التضخم ب 3 بالمائة كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، إلا أنه منذ سنة 2007 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن

المجال 3-4 بالمائة بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد.

الجدول الرقم تطور معدل التضخم



السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم 2001=100	1	1.4	2.6	3.5	1.6	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52

المصدر: «Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapports 2002, 2003, 2006, 2008, 2009 and 2010.

- من خلال معدلات التضخم المبينة في الجدول أعلاه، يمكن استنتاج ما يأتي:
- سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب 3 بالمائة، ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي ( M2 ) بنسبة 22.30 بالمائة جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 2.2 بالمائة نتيجة انخفاض معدل نمو ( M2 ) إلى 17.30 بالمائة سنة 2002 ؛
  - شهدت سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم، بحيث بلغ 3.5 بالمائة، وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29 بالمائة، مقابل معدل 25.13 بالمائة مسجلة سنة 2002 . كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003 ؛<sup>12</sup>
  - تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 ، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.9 بالمائة. فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى ( -39 ) بالمائة، كما شهدت سنة 2006 أدنى مستوى قدر ب 1.8 بالمائة. ويمكن عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي ب 4.3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2002 ، على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006 ؛
  - عاود التضخم الارتفاع من جديد سنة 2007 فسجل معدل 3.9 بالمائة بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي. كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17 بالمائة مقارنة ب 18.60 بالمائة سجلت سنة 2006 ، كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74.47 بالمائة ، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية؛<sup>13</sup>
  - إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر ب 6.4 بالمائة يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 ، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علم أن 60 بالمائة من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول

للجزائر .واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية.

- بالنسبة إلى سنة 2011 قدر المعدل المستهدف ب 4 بالمائة، بينما كان المعدل المحقق 4.52 بالمائة، ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة.

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2010 ، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي: 31 بالمائة، و 62 بالمائة، و 7 بالمائة 26 فبالرجوع إلى المادة رقم (٥٥) من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، يلاحظ وجود تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهي كما يلي «: تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد .» ويتبين من خلال نص المادة أنها تشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، وأما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد جعلها في المقام الثاني<sup>14</sup>.

يبرز إذا تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي مع استقرار الأسعار، وهو ما يلاحظ من خلال برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2001-2004 )، وبرنامج دعم النمو (2005-2009) التي رافقتها معدلات تضخم معتبرة، تجاوزت في أغلبها المعدلات المستهدفة، وعليه فقد ورد في دراسة المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي عن السياسة النقدية، أنه من الأفضل لبنك الجزائر أن يحدد نسبة تضخم تتراوح بين 3 و 4 بالمائة، أو حتى 5 بالمائة، كما هو الحال في جميع بلدان العالم، بدلاً من تحديد نسبة ثابتة.

بالإضافة إلى ذلك فالأهداف النقدية المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرضية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة، تسند على افتراض سعر متوسط للبرميل البترول .فعلى سبيل المثال، أنجزت البرمجة النقدية لسنة 2007 على أساس أن سعر متوسط للبترول هو 62.8 دولارا للبرميل الواحد .في حين بلغ في الواقع، متوسط سعر المحروقات 74.95 دولارا للبرميل، وهو سعر أعلى من فرضية 62.8 دولارا، ما يوافق زيادة قدرها 19 بالمائة .وعليه فقد انجر، عن المزيد من الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات، توسع نقدي قوي مقارنة بالتقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية، خاصة وأن الكتلة النقدية نمت بمعدل 24.17 بالمائة سنة 2007 ، مقابل هدف محدد لنمو ( M2 ) يتراوح بين 17.5 بالمائة و

18.5 بالمائة، وهو ما يبرر مرحلة تتميز بفائض هيكلي في السيولة وتزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار.

ولكن لعدم كفاءة النظام المصرفي تأثير سلبي في معدل التضخم المستهدف، باعتبار أن النظام المصرفي هو المسؤول عن التوسع النقدي داخل الاقتصاد. كما يقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية، باعتباره الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتحويل الاستثمارات لذلك يترتب على عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه، وهو ما تنشأ عنه فجوات تضخمية، إذ إن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية، ومنها إلى التضخم.<sup>15</sup>

وعليه، يكمن المحدد الأساسي للتوسع النقدي في السداسي الأول من سنة 2013 في الوتيرة القوية لارتفاع القروض للاقتصاد % 14,05 بوتيرة سنوية، قد يمثل معدل كهذا لديناميكية القروض المصرفية للاقتصاد، المعززة بالتدابير التسهيلية والدعم المتخذة من قبل السلطات العمومية في بداية السنة، ضعف معدل التوسع في هذا المجال المسجل في السنة السابقة 15,35 % . بلغت القروض المصرفية للاقتصاد في نهاية جوان 2013 ما قيمته 4902,50 مليار دينار . وفي هذا التاريخ، بلغت القروض للمؤسسات الخاصة 2160,96 مليار دينار 2037,91 مليار دينار في نهاية مارس 2013 مقابل 1940,32 مليار دينار في نهاية 2012 ، بشكل يجعل القروض الموجهة للقطاع الخاص بما فيها الأسر 2489,07 مليار دينار تفوق قائم القروض الموجهة للقطاع العام 2413,43 مليار دينار بالإضافة إلى ذلك، بلغت الحصة المتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل 68,31% في نهاية . ( 2012 بالفعل تترجم ) % في نهاية جوان 2013 نسبة 71,12 ديناميكية القروض المصرفية للاقتصاد تحسن هيكل وظروف التمويل) تمديد فترات النضج وانخفاض التكلفة(، ترافقا مع الدعم المالي الهام المقدم من طرف الدولة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تطوير القروض السليمة لهذه المؤسسات. و نظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في 2012 ، أي المعدل الأكثر ارتفاعا خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة، أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية، وهي استرجاع السيولة لسنة أشهر بمعدل فائدة قدره 1,50 يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية امتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف بعدما كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2013 ، تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني إلى 2542,49 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 2865,94 مليار دينار في نهاية مارس 2013 و 2876,26 مليار دينار في نهاية ديسمبر . 2012 وبالتالي، فإنه في ظرف يتميز بتقليص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية، سمحت أدوات استرجاع السيولة بامتصاص حصة معتبرة منه 1350 مليار دينار ونتيجة لذلك، فقد انخفض لجوء المصارف إلى تسهيلة الودائع لمدة 24 ساعة، أي

بواقع 163,98 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 838,08 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012<sup>16</sup>.

من جهة أخرى، إن مستوى الأسعار الذي لا يزال مرتقعا يتطلب مواصلة مجهود التحكم في السيولة وتوسع الطلب والسهر على ازدياد العرض. هذا ما يستدعي الاهتمام بتحفيز ديناميكية نمو العرض، خصوصا ذلك المتعلق بالقطاع الخاص الذي يبقى أقل إرساء لأن الاستثمار الخاص لم يستأنف إلا حديثا.

### الخاتمة والتوصيات

ختاما يمكن القول أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على إجراء إصلاحات شاملة تمس كامل جوانب الاقتصاد. ففي الجانب الحقيقي، فليس مهما حجم الناتج، وإنما تنويع هذا الناتج. وأما بالنسبة إلى الجانب النقدي أو المالي، فينصرف الرأي إلى أهمية تفعيل البنوك المملوكة للدولة، وتحويل مهامها من بنوك شاملة إلى بنوك متخصصة، ويكون ذلك ب:

- يتولى برنامج إعادة هيكلة البنوك مهمة تكييف أوضاعها من حيث التخصص (الصناعية، الزراعية، العقارية) (لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة إلى القطاع الخاص والقطاع العام، وهي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث فترة وطرق التسديد ومبلغ الفوائد).

- إعادة هيكلة الدعم في الموازنة العامة للدولة واعتماد سلم أولويات لا يغفل النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص من طريق إسناد رؤوس أموال البنوك العمومية المتخصصة، بشرط أن لا تتحمل الميزانيات العمومية للبنوك أي نفقات دعم، وإنما تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية وتطويرها بما يخدم أهداف التنمية وضمان العمق المالي للاقتصاد.

- ينبغي أن يلقى النشاط الاستثماري الخاص قدرا من المزايا المالية والاقتصادية، بما يكفل النهوض به عبر تفعيل القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة، وما يمكن أن يضاف إليها من تحسينات تخدم مناخ الاستثمار.

بالإضافة إلى ما سبق ولضمان فعالية السياسة النقدية، يجب عدم إغفال التكامل بينها وبين السياسة المالية، سواء في منطلقاتها المتمثلة في توظيف الموارد المتاحة أو في غاياتها، وهي تحقيق تنويع للاقتصاد الوطني. فإضافة إلى تحديد الدور التنموي للبنوك يجب إعادة النظر في الموازنة العامة للدولة، من حيث تكييف النفقات العمومية بشكل يخدم القطاع الإنتاجي.

## الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> الحمزاوي ، محمد كمال الخليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشآت المعادن، الإسكندرية، 2003، ص 147.
- <sup>2</sup> -شيخة، مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة، بيروت، 272، ص 2005 .
- <sup>3</sup> مجيد، ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 145.
- <sup>4</sup> عوض الله، زينب، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2003، ص 120.
- <sup>5</sup> بلجبلية سمية، اثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة، 2010، ص 138 .
- <sup>6</sup> الحمزاوي ، محمد كمال الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 148.
- <sup>7</sup> شيخة، مصطفى رشدي، مرجع سبق ذكره، ص 278 .
- <sup>8</sup> عوض الله، زينب، مرجع سبق ذكره، ص 125.
- <sup>9</sup> بلجبلية سمية، مرجع سبق ذكره، ص 142.
- <sup>10</sup> مجيد، ضياء، مرجع سبق ذكره، ص 125..
- <sup>11</sup> رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2001-2011 ، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء ربيع 2013، الكويت ، ص 203.
- <sup>12</sup> «Evolution Economique et monétaire en Algérie», Bank d'Algérie, Rapports 2002, 2003, 2006 , 2008, 2009 and 2010.
- <sup>13</sup> رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 204.
- <sup>14</sup> بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ص 09.
- <sup>15</sup> المرجع نفسه، ص 10.
- <sup>16</sup> المرجع نفسه، ص 12.